تاريخ استقبال المقال 2019/04/13 تاريخ قبول نشر المقال 2020/02/20 تاريخ نشر المقال 2020/03/01

عمالة الأطفال بين الواقع والمأمول

د. خضراء براك جامعة العربي التبسي تبسة – الجزائر

د. شبايكي حاتم جامعة الجزائر02- الجزائر

ملخص:

يتخذ الأطفال نسبة تقدر بالثلث تقريباً من سكّان العالم، ويشكلون ما يقارب نصف سكان كثير من الدول حول العالم؛ لذلك فلا بدّ من أن يحدث تفاعل ملموس بين الأعمال التجارية وحياة الأطفال بشكل مباشر أو غير مباشر التأثير، هذا ويتخذ الأطفال نسبة كبيرة من الاهتمام كمستهلكين في الأعمال التجارية الكبيرة، لذلك كان لا بدّ من تركيز الاهتمام على الأطفال العاملين في الأعمال التجارية بصورة غير شرعية من خلال منع عمل الأطفال والقضاء على هذه الظاهرة تماماً بواسطة تشديد المعايير والإجراءات اللازمة للحد من ظاهرة عمالة الأطفال، وترسيخ حقوق الأطفال وتسليط الضوء عليها. حيث بدأت ظاهرة عمل الأطفال بالتزايد بشكل كبير في العالم العربي إلى حدٍ ينذر بالخطورة، مما أدى الى التسرب المدرسي والتفكك الأسري وزيادة معدل الفقر والبطالة، وتتمحور التوقعات في ذلك إلى ازدياد نسبة البطالة بين الأفراد البالغين من السكان، بالإضافة إلى تفشي الفقر بين غالبية الدول العربية، ويشار إلى أنّ مصطلح عمل الأطفال هو حرمان للأطفال من الطفولة والكرامة والإمكانيات، ويلحق ذلك ضرراً جسمياً بنموهم البدني والعقلي على حد سواء؛ بالإضافة إلى انطواء ذلك على استرقاقهم.

الكلمات المفتاحية :

العمل، الطفل، عمالة الأطفال، التسرب المدرسي، التفكك الأسري، الفقر، البطالة.

Child labor between reality and hope

abstract:

Children make up nearly one-third of the world's population and make up nearly half of the population of many countries around the world. Thus, there is a need for tangible interaction between businesses and children's lives directly or indirectly. Children take a large share of attention as consumers in In this context, it was necessary to focus attention on children working in illegal businesses by preventing and eradicating child labor by tightening the standards and procedures necessary to reduce the phenomenon of child labor and to consolidate and highlight the rights of children. Where the

phenomenon of child labor has begun to increase dramatically in the Arab world to the extent that it is dangerous, resulting in school dropout, family disintegration, and the increase in poverty and unemployment. The expectation is that the unemployment rate among the adult population will increase, , The term child labor is defined as depriving children of childhood, dignity and potential, and physically harming their physical and mental development, as well as their enslavement.

Key words:

Labor, child labor, school dropout, family disintegration, poverty, unemployment.

مقدمة

تتفاقم ظاهرة عمالة الأطفال في مختلف أنحاء العالم بشكل خطير، حتى باتت واحدة من أهم القضايا التي يسعى المجتمع الدولي إلى التصدي لها وتبذل الأمم المتحدة أقصى جهدها للقضاء عليها. ولا تتوقف عمالة الأطفال عند التشغيل في سن صغيرة فقط، وإنما يتعرض الأطفال لشتى أنواع التعذيب والممارسات غير الأخلاقية في العديد من المجتمعات، كما أن الملايين منهم يتعرضون للتسرب من المدارس، وبالطبع فإنهم ينصرفون إلى الدخول إلى سوق العمل، لدرجة أن بيانات منظمة اليونيسيف تشير إلى أنه يوجد 16 طفلاً عاملاً من بين كل مائة طفل، ويعمل أطفال كثيرون في ظل أوضاع استغلالية تؤدي، إلى جانب الاستبعاد التام للتعليم، إلى آثار ضارة على حالتهم الجسمانية وصحتهم العقلية. ومن الواضح أن ظروف عمل جامعي القمامة الأطفال تزيد من مخاطر إصابتهم بالأمراض والعجز من خلال التعرض للرصاص والزئبق، ورفع أحمال ثقيلة، ووجود طفيليات في القمامة. واحتمال تعرض الأطفال العاملين في الزراعة لآثار سلبية أكثر من احتمال تعرض البالغين نتيجة التعرض لعوامل الطقس، والعمل الشاق، والمواد الكيميائية السامة، والحوادث الناجمة عن الأدوات الحادة والمعدات التي تعمل بمحركات، وفي الحالات المتطرفة، توجد الأشكال التقليدية لاستعباد الأطفال مثل العمل الاستعبادي (بعقود إذعان). والعمالة الاستعبادية أكثر شيوعاً في مجالات الزراعة، والخدمة المنزلية، وصناعة الدعارة، وصناعات السجاد والمنسوجات، والتعدين، وصناعة الطوب، واعتبرت منظمة العمل الدولية أن عمل الأطفال كخدم في المنازل أسوأ أشكال عمالة الأطفال. حيث تقوم البنات بصورة رئيسية بالخدمة المنزلية التي تعتبر واحدة من المهن التي يمكن أن تتسبب في مشاكل تكيف نفسي واجتماعي خطيرة. فهؤلاء الأطفال العاملون يعيشون عادة بعيداً عن منازلهم وقد يعملون عادة ساعات طويلة، في كثير من الأحيان في عزلة تامة عن أسرهم وأصدقائهم. وقد ذكر) في عام 1987 أن الضغط النفسي، والإصابة بالشيخوخة قبل WHOتقرير صادر عن منظمة الصحة العالمية (الأوان، والاكتئاب، وانخفاض الإحساس باحترام الذات هي أعراض شائعة بين الخدم صغار السن، و في هذه المداخلة سنعرض أهم الأسباب الرئيسية التي من شأنها أن تدفع إلى انتشار ظاهرة عمالة الأطفال.

أولا: تحديد المفاهيم

1-مفهوم الطفل:

أ-لغة: يطلق لفظ الطفل على الصغير في كل شيء والمولود مادام ناعما، والولد في سن البلوغ وقد يستوي فيه المذكر والمؤنث لجمع الأطفال [1].

ب- اصطلاحا: قد تعرف الطفولة بالإشارة إلى السن الزمني، ولكن بعض المجتمعات المختلفة لا تعتبر السن أساسا كافيا لتعريف الطفولة، بل قد يمثل آداء الطقوس الاجتماعية المسؤوليات التقليدية متطلبات ضرورية لتعريف وضع الإنسان كبالغ، أو طفل، وفي مجتمعات أخرى قد يبدأ دخول الطفل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية مبكرا، وقد يحدث تحوله من الطفولة للنضوج بشكل ميسر تدريجيا بحيث يصبح من الصعب تحديد المراحل المختلفة للحياة بشكل واضح، و من هنا لابد أن نعترف بأننا نتعامل مع مفهوم قد يعني أشياء مختلفة وفي مجتمعات مختلفة وفي مراحل زمنية مختلفة. كما يعرف الطفل على أنه إنسان يحتاج لحماية من أجل نموه البدني والنفسي و الفكري حتى يصبح بمقدوره الانضمام لعالم البالغين[2].

ج- اجرائيا: في هذه الدراسة نعرف الطفل بأنه ذلك الكائن البشري الذي يتراوح عمره مابين 13 إلى 15 سنة، ويحتاج لحماية تبدأ منذ لحظة ميلاده، وذلك من أجل نموه البدني و النفسي و الفكري حتى يصبح بمقدوره الانضمام لعالم البالغين، والذي ترك الدراسة للعمل في شوارع المدينة للحصول على لقمة العيش،كما يطلق مصطلح أطفال الشوارع على الأطفال الذين يجوبون في الشوارع معظم أوقاتهم ومن هم دون سن البلوغ أو أقل من ثمانية عشرة عاماً، وقد يكون بعض هؤلاء الأطفال دون مأوى أو قد تكون روابطهم الأسرية مفككة، مما يدفع بعض الأشخاص إلى استغلالهم، وإرسالهم للشوارع بهدف تشغيلهم والمتاجرة بهم وتعتبر ظاهرة أطفال الشوارع من أكثر انتهاكات حقوق الطفل، وواحدة من أكبر المشكلات الاجتماعية التي تواجه أي مجتمع يسعى للتطور والنمو.كما يُشير مفهوم الطفل إلى معانٍ وإشارات مُختلفة ومُتعدّدة تصف على الأغلب مرحلةً زمنيّة من عمر الإنسان، وتَعرض القواميس والمعاجم والمنظَّمات الدوليّة تعريفاتٍ مخصوصةٍ تتميَّزُ كلها بسماتٍ مُعيّنة تتّفقُ مع رسالة المنظَّمة أو الجهة المُعرِّفة لمفهوم الطّفل.

2- مفهوم عمالة الأطفال: وقد تناولته العديد من التعاريف منها:

حاول حصر مصطلح عمل الأطفال وفقا لما تنص عليه التشريعات والقوانين Manierأ- تعريف مانير الدولية، كما حاول التفريق بينه و بين مصطلحات أخرى كالإستغلال و الإستعباد بحيث فرق بين مصطلحين باللغة الإنجليزية هما: Child labour و Child Work. وعليه يدل مصطلح عمل الطفل Child Work على جملة الأنشطة التي يقوم بها الطفل لمساعدة العائلة والتي تعتبر عملية تحضيرية للإندماج الإجتماعي، ولا تدخل هذه الفئة لا تحت الإستغلال ولا تحت الإستعباد، كما أن الأنشطة لا تمنع الأطفال من متابعة دراستهم [3].

و المضني للطفل الذي يهدف إلى الفائدة الإقتصادية Child labour–أما عن العمل الشاق للطفل (كسب المال) وهذا النوع من العمل لا يمكن للطفل أن يمارس معه أي نشاط مدرسي لأنه يشغل كل وقته ويمتص طاقته و يعرض صحته الجسمية و النفسية و الإجتماعية للخطر[4].

–وهي كل نشاط يبذل سعيا وراء تحصيل لقمة العيش، أو هي جميع النشاطات المبذولة كجزء من عمليات الإنتاج للحصول على لقمة العيش[5].

كما أنها نشاط يقوم به الأطفال إما أن يسهم بالإنتاج و إعطاء البالغين فرصة للحصول على الراحة والفراغ و تسهل عمل الآخرين أو أن يكون بديلا لاستخدام الآخرين [6]، إلى جانب ذلك توجد بعض الإختلافات بين ما يسمى الأطفال العاملين أو عمالة الأطفال و بين مصلح أطفال الشوارع، فالأطفال العاملين في أغلب الأحيان يعيشون داخل أسر متكاملة تسود بين أفرادها علاقات طبيعية و سوية بينما أطفال الشوارع في أغلب الأحيان يعيشون في الشوارع و الطرقات و المباني المهجورة و الأراضي المهملة، كما أن الأطفال العاملين هم أطفال مرغوب فيهم من قبل أسرهم حيث يساهمون في زيادة دخل الأسرة بينما أطفال الشوارع إما أطفال تم التخلي عنهم من قبل أسرهم أو أنهم تركوا هذه الأسر برغبتهم، إضافة إلى أن الأطفال العاملين يعملون بموافقة أسرهم و بالإتفاق مع صاحب العمل رغبة منهم في تحسين دخل الأسرة و لانخفاض قيم التعليم لدى أسر هؤلاء الأطفال[7].

ب– التعريف الإجرائي لعمالة الأطفال: هو العمل الذي يضع أعباء ثقيلة على الطفل، و يهدد سلامته وصحته و رفاهيته و يستفاد من ضعفه و عدم قدرته عن الدفاع عن حقوقه، حيث يستغل الطفل كعمالة رخيصة بديلة عن الكبار و لا يساهم هذا العمل في تنميته بل يعيق تعليمه و يغير حياته و مستقبله و يتمثل عمل الطفل الجزائري في بيع البقدونس، قطع الصابون، علب الشكولاطة، و الأكياس البلاستيكية بأثمان رخيصة دون رخصة عمل و مقر للعمل، كما نتبنى تعريف التشريع المصري لعمالة الأطفال و الذي يعتبر الحدث طبقا للقانون137 لسنة 1981 مادة 143، إنه يعتبر الإناث و الذكور البالغين اثني عشر سنة كاملة حدثا، و يحظر تشغيل أو تدريب الصبية قبل بلوغهم اثنتي عشرة سنة كاملة [8].

كما يعرفها المجلس القومي للطفولة و الأمومة المصري "العمل الذي يؤدي إلى استغلال الطفل، ويعرضه لظروف عمل لا تهتم بحقوقه التعليمية و الصحية و الإقتصادية و الإجتماعية و الترفيهية و تحرمه من تنمية قدراته، و هو العمل الذي يضر بنومه و سلوكه الأخلاقي و الإجتماعي" [9].

كما أن عمالة الأطفال هي تلك الأعمال المأجورة التي يقوم بها الطفل في سن مبكرة و قبل بلوغه السن القانونية المحددة للعمل، و في نشاطات غير مهيكلة و التي تلحق أضرار بالطفل العامل.

ثانيا: نبذة تاريخية عن عمالة الأطفال:

إن عمالة الأطفال ظاهرة مرتبطة بالتواجد البشري، أي أنها قديمة تمتد جذورها في عمق التاريخ الإنساني حيث تمتلئ الكتب التي عنيت بتاريخ الإنسانية بأمثلة و قصص حزينة عن وأد الأطفال و تشريدهم و تشغيلهم سخرة في سن مبكرة، و غير ذلك من أنواع السلوك غير الإنساني الذي كان يواجه الأطفال، حتى أن بعض المفكرين يذكرون أن هناك حالات عديدة و متكررة لنبذ الأطفال، أو بيعهم و تباطؤ حمايتهم حتى من استغلال آبائهم لهم [10]

وقد ساهم الأطفال في السابق بقدر كبير في الأنشطة الإقتصادية لأسرهم، و كانت مقتصرة على مساعدة الأولياء في الأعمال الزراعية و المنزلية و في سن جد مبكرة. و في العصور الوسطى كانت الأسرة تمتاز بإنجابها لعدد كبير من الأطفال، و ارتفاع نسبة الوفيات بينهم، و تراجع معدل الحياة بين الراشدين، لذا كان يدخل الطفل بعد سنوات قليلة من عمره إلى حياة الراشدين بشكل مبكر جدا، حيث يقوم بآداء نفس أعمالهم وأنشطتهم فيغطي مصاريفه و بعض مصاريف أسرته [11] .

و تميزت ظاهرة عمالة الأطفال في فترة ماقبل الثورة الصناعية بأوروبا بارتباط الأسرة بالأرض فكانت هذه الأخيرة تستعين بأبناءها من أجل تحقيق معاشها، و في نهاية القرن الثامن عشر ميلادي حدث تطور سريع في التكنولوجيا بأوروبا، نتيجة ظهور الثورة الصناعية فبرزت طبقة من رجال الصناعة و التي حلت محل الأرستقراطية الزراعية القديمة، إلى جانب زيادة معدلات الطبقة العاملة التي شهدت أقصى ضروب الإحتكار والإستغلال نتيجة الهجرة الضخمة من الريف إلى المدينة، و تفضيل أصحاب الأعمال للأطفال لانخفاض أجورهم [12] .

" أوضح "ظروف عمل الأطفال في المناجم و بين أن ساعات العمل هي Villermeوفي تقرير للعالم " نفسها ساعات عمل الراشدين و هي ثلاثة عشرة ساعة و نصف يوميا، و العمل حتى الليل في دهاليز ضيقة، وبينت الإحصائيات أن عدد الأطفال العاملين بالمصانع و المناجم لسنة 1840 قدر ب 12% من عدد العمال آنذاك، وسنة 1847 تم إحصاء عدد 113.000 طفل تقل أعمارهم عن 13 سنة في مؤسسات صناعية، وفي المناجم قدر ب 8300 طفل أعمارهم بين 12 و 13سنة [13].

و بالتالي فإن ظهور الثورة الصناعية و ما صاحبها من تطور سريع حول مجرى ظاهرة عمالة الأطفال وغير من طبيعتها، لتصبح أكثر كثافة و انتشارا و هذا لارتباطها بعامل التصنيع، حيث أوضحت الدراسات التي أجريت في تلك الفترة أن الأطفال يعملون في أنشطة متنوعة بل و ينافسون البالغين على تلك الأعمال مثل: العمل في المحلات و المطاعم و المصانع الصغيرة و الورشات، فيتعاملون مع ماكينات خطيرة وقد ينتقلون من منزل إلى آخر لبيع السلع، و كان أرباب العمل يستعينون بعمل الأطفال لسببين رئيسيين أولهما أن التطور الملحوظ للتصنيع و سرعة انتشاره، مما جعل أرباب العمل يستعينون بالأطفال للقيام بمختلف الأعمال داخل المصانع والمناجم

والمطاحن و غيرها، أما السبب الثاني فيعود إلى أن عمالة الأطفال كانت رخيصة و لا تشكل عبئا على أصحاب العمل، من حيث الأجور. ولقد تضاربت الآراء بشأن عمالة الأطفال حيث كان الإتجاه الشائع بأنها مضرة لصحة الأطفال، و لكن في بداية القرن التاسع عشر ميلادي ظهر العديد من الكتاب المؤيدين لعمالة الأطفال، غير أن الرأي العام وقف خلال ثلاثينيات القرن الماضي ضد الرأي الأخير وخلال النصف الأخير من القرن التاسع عشر ميلادي أصدر البرلمان البريطاني أول تشريع لحماية الطفل، وكان الهدف منه هو منع استغلال الأطفال الذين زجوا في العمل بالمصانع و المناجم، و عند صدور هذا القانون أعتبر أنه يمثل تدخلا في حقوق رب الأسرة و واجه مقاومة، و لم ينتقل الإهتمام من رعاية الأطفال الذين يتم استغلالهم في الصناعة إلى الاهتمام برعايتهم في المنزل و المدرسة و المجتمع بشكل عام سوى في القرن العشرين الذي يتميز بحدوث تغيرات اقتصادية وسياسية واجتماعية على المستوى العالمي و اتساع الهوة بين العالم المتقدم و العالم المتخلف فانتشرت ظاهرة عمالة الأطفال خاصة في دول العالم الثالث و حتى الذين يعملون في الدول المتقدمة هم في الغالب من أصول دول متخلفة، ففي الولايات المتحدة الأمريكية مثلا هناك مايقارب مليون طفل من أصل مكسيكي يعملون بها وهكذا تفاقمت ظاهرة عمالة الأطفال في سن مبكرة لها انعكاسات وخيمة على الصحة النفسية و الجسمية للطفل [14].

ثالثا: الأسباب المؤدية لعمالة الأطفال:

أ-العوامل الإقتصادية:

من المعروف عالميا و المتفق عليه أن السبب الرئيسي لعمالة الأطفال خاصة في الدول المتخلفة ومنها الجزائر يرجع إلى الفقر، فالفقر يعتبر من أهم المشاكل التي يعيشها غالبية سكان المعمورة، وأصبحت مصدر تهديد كبير، وله أبعاد متعددة، وقد يقصد به عدم كفاية الدخل، أو عدم القدرة على إشباع الحاجات الأساسية للحياة أو عدم القدرة على العيش حسب القوانين والضوابط المادية الموجودة في مجتمع ما، و لكن الملاحظ هو الميل دوما إلى تفسير الفقر على أساس الدخل وهو مفهوم موجود و راسخ في الأذهان و بقوة [15].

" الفقر بأنه البحث الدائم و المتواصل عن العوامل الأساسية الدنيا للبقاء وضمان Manierو يعرف " الحياة، فالفقير هو ذلك الفرد الذي يسخر كل طاقاته و جهده من أجل إطعام نفسه وعائلته ويصرف كل ما يتحصل عليه أو جزئه الأكبر من أجل الحد الأدنى من التغذية [16].

Combattreوحسب تقرير البنك الدولي حول التنمية في العالم(2000/2001) والخاص بمكافحة الفقر " " فإن العالم يعاني من تواجد للفقر العميق وسط الثراء و الوفرة وأظهرت النتائج أن 67,70% من la pauverete الأطفال العاملين يعود سبب عملهم إلى أسباب إقتصادية، و دافع الحاجة المادية فالفقراء يشكلون أكبر نسبة من سكان العالم و أن أكثر من 1,30 مليار نسمة يعيشون على أقل من دولار واحد يوميا، و حوالي 4,3 مليار لا

يتعدى دخلهم اليومي دولارين في اليوم، و تبلغ نسبة سوء التغذية أقل من 5% من جميع الأطفال دون سن الخامسة في البلدان الغنية بينما 50% في البلدان الفقيرة [17].

فالعيش في أسرة فقيرة تبحث بشكل يومي عن قوتها تدفع بكل فرد من أفراد الأسرة الواحدة للمشاركة في نفقات الأسرة باختلاف أعمارهم و جنسهم، و حسب الديوان الوطني للإحصائيات الجزائرية فإن 40% من السكان في الجزائر يعيشون تحت الحد الأدنى من الفقر، و أكثر من 80% من الأجراء تقل أجرتهم عن 10000 دج شهريا، كما أن الجزائر تضم 14 مليون مواطن يعيشون في حالة فقر بمتوسط دولار واحد للشخص في اليوم الواحد[18].

و بالتالي فإن الشؤون المالية تلعب دورا هاما في تحقيق الإستقرار الأسري، ويعتبر توفير الأساس المادي من الأمور الحيوية في حياة الأسرة، و في الواقع فإن كثير من حالات الفشل في تحقيق الإستقرار الإقتصادي للأسرة يرتبط بانعدام الدخل نتيجة البطالة أو سوء التصرف في الدخل نتيجة عدم الموازنة بين الدخل و عدد الأولاد، أو انعدام التخطيط الإقتصادي لميزانية الأسرة، مما يجعل بعض الأسر ترى أن عمل الطفل يمثل حلا ولو بسيطا لتلك الأوضاع الإقتصادية العسيرة.

ب- الأسباب الإجتماعية المؤدية إلى عمالة الأطفال:

- عملية التنشئة الوالدية مهمة فالطفل يعتمد في سنوات نموه الأولى على أبويه وعلى من حوله من أفراد الأسرة في تأمين احتياجاته الضرورية سواء المادية أو النفسية أو العاطفية فبقدر ما يحتاج الطفل للغذاء والكساء والمأوى، يحتاج أيضاً للحب والعطف والحنان والحماية والرعاية المناسبة. وتختلف أساليب التنشئة الوالدية باختلاف الظروف والمجتمعات والثقافات.ومن الملاحظ تزايد العنف بشكل عام والعنف الأسري والعنف ضد الأطفال بشكل خاص، وأصبحت ظاهرة منتشرة تشكل خطراً على تماسك المجتمع خاصة في ظل الكتمان السائد والعنف ضد الأطفال يعد الأساس في تنمية العدوانية والانحرافات السلوكية لديهم .إن فقدان التوازن في العلاقات الأسرية، يتجسد في عدم وضوح الأدوار والمسؤولية بين أفراد الأسرة وعجز بعض الأباء و الأمهات عن الالتزام بطريقة سوية في التعامل مع أطفالهم. وبينت نتائج الاستبيان الذي قامت به هيئة التنسيق في محافظات تزايد انتشار العنف ضد الأطفال في إطار الأسرة والمدرسة.كما أن العقاب البدني لا زال يمارس وبصورة واسعة في مدارس التعليم الأساسي وفي نطاق الأسرة ويعود ذلك لأسباب عديدة منها غياب البرامج المستمرة وحملات التوعوية التي تستهدف الاسرة المجتمع والمدرسة لتوضيح الآثار السلبية للعقاب البدني والبدائل التى يجب أن تستخدم تجاه الأطفال في المدارس والأسرة.هناك أنواع أخرى عديدة من العقوبات القاسية والمهينة غير العقوبات البدنية، منها التخويف والتهديد أو السخرية وهذا يدخل في اطار العنف النفسي. كما قام المجلس الأعلى للأمومة والطفولة و بعض المنظمات الدولية بإعداد دراسة حول العقاب الجسدي وبعض أشكال العنف الذي يتعرض له الأطفال ضمن مساهمة الجمهورية اليمنية في الدراسة الدولية للأمم المتحدة حول ظاهرة العنف ضد الأطفال، وقد أشارت نتائج الدراسة والتي نفذت في

خمس محافظات إلى أن عينات الأطفال التي جرت الدراسة عليهم قد تعرضوا لحالات إساءة مختلفة (جسدية ولفظية وجنسية وإهمال) كم أظهرت النتائج أن نسبة عالية من إجمالي الأطفال والمحددة بـ1357 من الذكور والإناث تعرضوا للإساءة بمختلف أشكالها، كما أشارت الدراسة إن من الآثار السلوكية و النفسية الناتجة عن الاعتداء والإساءة الجنسية أدى إلى التراجع في التحصيل الدراسي للطفل الذي تعرض للإساءة[19].

إن الحياة الاجتماعية للأفراد تتجلى في العلاقات التي تحكمهم فيما بينهم ، فالطفل يعيش داخل نظم اجتماعية تحكمها شبكة من العلاقات الإجتماعية، ابتداءا من الأسرة، إلى الشارع وإلى المدرسة، فالعوامل الإجتماعية للوسط الذي يعيش فيه الطفل تتحكم فيه و ترسم صورة حياته الراهنة و المستقبلية، حيث تلعب الأسرة دورا مهما في مجال التنشئة الإجتماعية، و في تشكيل اتجاهات الطفل، و علاقته بالمجتمع الخارجي ويمثل الكبار في الأسرة القدوة للطفل و ذلك من خلال أساليب التعامل و التفكير، فالطفل كائن اجتماعي ينتمي إلى مجموعة من الجماعات، و أولى و أهم هذه الجماعات الأسرة التي تمنحه المكانة الإجتماعية التي ينتمي إليها وتشكل أول وسط للتبادل بينه و بين العالم الخارجي، فتواجد الطفل داخل الأسرة يتأثر بجميع العوامل الإجتماعية التي تحكم كيانها، و تترك نوعية العلاقة بين الوالدين أثرا كبيرا في النمو الإنفعالي و الإجتماعي للطفل، فإذا كان البيت الذي يعيش فيه تسوده علاقات التسامح و المحبة و التفاهم فإن ذلك ينعكس على جميع الأفراد بالأمن والراحة، أما البيت الذي يكثر فيه الشجار و العراك و عدم التفاهم و الإنسجام، أو غياب أحد الوالدين نتيجة الطلاق أو الوفاة أو الهجر له دور مهم في حياة الطفل من حيث التأثير السلبي على إشباع حاجاته، الأمر الذي يدع الطفل لايتمسك بهذه الأسرة مادام لا يجد فيها الأمن و الإطمئنان والراحة لذلك يفر بعيدا عنها إلى أي مجال خارجي تعويضا عما افتقده من هدوء داخل أسرته، و كثيرا ما تتخذ الأسرة قرارات قد تعتبرها ملائمة للظروف المحيطة بها، و من هذه القرارات القرار الخاص بعمل الأطفال للمشاركة في النفقات الأسرية[20].

فعمالة الأطفال وزيادة معدلاتها تعبر عن إفراز مرضى للبناء الإجتماعي للمجتمع، لأن خروج الطفل للعمل يعد نتيجة لفشل المجتمع الذي يترجم إلى فوضى في بنية الأسرة، علاوة على نقص الوعي الثقافي الداعي إلى ضرورة حماية حقوق الطفل و التخلف الإقتصادي و الإجتماعي، الذي يعاني منه المجتمع، إضافة إلى أن انتشار ظاهرة عمالة الأطفال تمثل مظهرا مشوها للعمران و التحضر و بالتالي إعطاء صورة سيئة عن شكل المدينة و تقاليدها، و عمالة الأطفال في الجزائر زادت حدتها سواءا كان ذلك في الوسط الريفي أو المدني. و هناك أعداد من الأطفال في المدن يعملون في الورش الصغيرة و في أوقات غير محددة و بأجور زهيدة، كما انتشرت ظاهرة باعة الأطفال في الشوارع بصورة غير مشرفة [21] وقد نشرت القيادة العامة للدرك الوطني الجزائري سنة 2007 تقريرا شاملا تناولت فيه منظومة القصر في الجزائر، حيث تشير الأرقام إلى ابتلاع الجريمة بمعدلاتها المخيفة لقطاع هائل من الأطفال وصلت فيه نسبة هؤلاء إلى 90% من مجموع الأطفال العاملين توزعوا بين مذنبين و ضحايا وسجل التقرير تورط قرابة 34000 قاصر في مختلف أشكال الإجرام وأبرزها السرقة خلال خمس سنوات، كما أحصت قيادة الدرك نحو 1100 اعتداء استهدف الفئة العمرية لما تحت 18 سنة، و أوضح التقرير أن انحراف

القصر في تضاعف حيث سجل 65000 قضية مايعادل 55% ارتكبوا جرائم و جنحا خلال(2003-1998) و45% من الأطفال ضحايا العمليات الإجرامية[22].

و حسب تقديرات الهيئة الوطنية لترقية الصحة و تطوير البحث "فورام" أحصت سنة 2008 716 حالة اعتداء على الأطفال القصر منها 457 قضية فعل مخل بالحياء، و 137 حالة هتك بالعرض، و 104 تحريض قاصر على الفسق و الدعارة، بالإضافة إلى اختطاف القصر[23].

و يبقى الأطفال يقومون بعبئ العمالة في مجتمعاتهم مما أدى إلى انخفاض جودة الأعمال التي يمارسونها وينعكس ذلك بطبيعة الحال على على مستوى الدخل الوطني و الفردي في مختلف المجتمعات[24].

ج- الأسباب الثقافية و التعليمية المؤدية لعمالة الأطفال:

لقد أصبح من الأمور المسلم بها في العصر الحالي اعتبار التعليم إحدى الأدوات الرئيسية التي يعتمد عليها في إحداث التطورات و التغيرات الإقتصادية و الإجتماعية التي تسود عالمنا المعاصر، و ذلك باعتباره أقوى أساسيات بناء الفرد، فالمستوى الثقافي و التعليمي للأولياء هو أحد العوامل التي لها تأثير مباشر على حياة الطفل الدراسية، فتوفير مناخ ثقافي و تعليمي خصب في الأسرة و المحيط الذي يحتك به الطفل يشجعه أكثر على النجاح و مواصلة الدراسة، و يتيح الفرصة للإهتمام بقضايا الطفل، و تهيئة الجو الفكري الذي يساعده على تفكيره وهذا مايفتح مستوى اقتصادي و معرفي لائق بالأسرة و ذلك عكس الطفل الذي ينشأ في أسرة محدودة العلم، إلى جانب تأخر المحيط الذي ينشأ فيه ثقافيا و تربويا و تعليميا، لأن الأسرة ذات المستوى الثقافي و التعليمي المنخفض لا تدرك حقوق أطفالها، و قد تجهل طرق توجيههم نحو التعلم لأنها تفتقد إلى الوعي الكافي بأهمية التعليم و توفيره لأبنائها، فينحصر شغلها الشاغل في السعي و بكل الطرق لتحسين أوضاعها المعيشية و الإستعانة بأطفالها لهذا الغرض كمصدر رزق للأسرة من خلال عملهم [25].

كذلك من بين الأسباب الثقافية و التعليمية التي تكون سببا في دفع الأطفال إلى العمل نجد النظام التعليمي السائد الذي يسبب ترك المدرسة مثل سوء معاملة المعلمين للأطفال أو الخوف منهم، عدم الرغبة بالدراسة، عدم المقدرة على النجاح في الدراسة، قد يكون توقيت الدراسة غير متناسب مع أوقات عمل الأطفال (كما في الزراعة مثلا) قد يكون موقع المدرسة بعيدا بالنسبة للأطفال و الفتيات بشكل خاص، و قد يضاعف من هذه المشكلة فقدان تسهيلات نقل الأطفال في المناطق النائية. كما أن الأنظمة التعليمية تواجه مشكلات متعددة ترتبط بعضها ارتباطا وثيقا بظاهرة عمالة الأطفال و هي على وجه التحديد: عدم قدرة النظام على استيعاب كل من هم في سن الإلزام بالإضافة إلى ظاهرة التسرب قبل استكمال مرحلة التعليم الإلزامي، و يجدر التنويه في هذا الصدد إلى أن الإنطباع العام يغلب التفسير القائل بأن أبرز أسباب التسرب من التعليم هو التحاق الطفل مبكرا بسوق العمل و أن فرصة العمل التي تتاح له تعتبر السبب الرئيسي الذي يدفعه إلى التسرب من التعليم، وهناك آراء تفسر

ظاهرة التسرب إلى إسنادها لقلة وعي الآباء لقيمة التعليم وانخفاض مستوى تعليمهم و قد يبدو هذا التبرير منطقيا، وذلك إذا مانظرنا إلى الظاهرة نظرة مجردة و بعيدة عن إطار الظروف و الواقع الإجتماعي بهذه الفئة الإجتماعية، غير أن التحليل في رأينا يجب أن يذهب إلى أبعد و أعمق من ذلك، و نرى أن هناك أمور هامة تدعو للتأمل مثل عملية الإلتحاق بالتعليم. و قد لوحظ بأن الغالبية العظمى من الآباء قد رغبوا في تعليم أبنائهم و إلحاقهم بالتعليم بالفعل، و مفاد ذلك أن هناك دواع تالية للإلتحاق أسهمت في تسرب الأطفال وفقا للأسباب التالية: كراهية المدرسة، الفشل و عدم الرغبة في التعليم، ضرب المدرسين، سوء المعاملة في المدرسة وعدم اجتذابها للتلاميذ، كما أن هناك أسباب اقتصادية ساعدت على عملية التسرب منها: أعباء نفقات التعليم حيث أنها تمثل عبئا كبيرا على الأسرة مثال الدروس الخصوصية ومجموعات التقوية، الكتب و الأدوات المدرسية، مصاريف بعض الأنشطة المدرسية، الملابس..الخ.

كما يتعين علينا أن نتساءل عن عائد النظام التعليمي المتاح للفئات الدنيا و هنا تجدر الإشارة إلى الإعتبارات التالية:

- إن التعليم الإبتدائي لا يعد التلميذ لظروف و لمتطلبات البيئة التي يعيش فيها و لذلك فإن الأسرة تميل إلى عدم استكمال الطفل لدراسته الإبتدائية خاصة إذا كانت ظروف تلك الأسرة لا تسمح بمواصلة التعليم في مراحله التالية.
- ويضاف إلى ما تقدم اعتبار عملي حيث أن التحاق الطفل بالعمل كبديل للتعليم الذي فشل فيه يحقق له المعرفة و الخبرة اللتين تسهمان في تشكيل مستقبله.
- كما يفضل أصحاب الورش تشغيل صغار الأطفال حيث أن ذلك يتيح لهم التدرب على الأعمال المطلوبة، كما أن أجورهم منخفضة [26].

و تعتبر سيطرة مجموعة من المعتقدات الإجتماعية المتعلقة بعدم جدوى الإستثمار بالتعليم و عدم متابعة الأطفال لدراستهم بسبب الرغبة في تعليمهم مهنة تؤمن لهم مستقبل آمن من الأسباب المؤدية إلى انخراط الأطفال بالعمل في سن مبكرة حيث لاتزال تسود بعض المجتمعات التقليدية خاصة الزراعية معتقدات تبيح تشغيل الأطفال لأن في ذلك مصلحة لهم، و في المجتمع الذي يكون فيه عمل الأطفال مقبول اجتماعيا ينخفض الطلب على التعليم و لا تطبق القوانين المتعلقة بالحد الأدنى لسن العمل و إلزامية التعليم، و في بعض المجتمعات العربية لا يعتبر عمل الفتيات بالمنزل و المساعدة في الحقل عملا حقيقيا، حيث غالبا ما يعتبر الأطفال ملكا للعائلة و الأهل وحدهم يقررون عنهم و هم الأوصياء عليهم، يقررون التحاقهم أو عدمه بالمدرسة، أو العمل في هذه المهنة أو تلك، وتتزايد تلك المفاهيم مع الهجرة من الريف إلى المدينة حيث يعمل الأطفال في مهن مثل الحلاقة، و الخياطة و الميكانيكا، و الصباغة، و الأفران، و كذلك العمل في المصانع غير المرخصة و التي تتواجد في الضواحي وأطراف المدن الكبيرة و خاصة في مناطق السكن العشوائي و التي تعتبر بؤرا لمخالفة القانون، و يكثر فيها عمل الأطفال بالأعمال الخطرة، و التي تعرض الأطفال لكافة أنواع الإستغلال، و كذلك تسيطر فكرة تعليم الأبناء مهنة الآباء و

الأجداد في المجتمع العربي الأمر الذي يؤدي إلى نزول الأطفال إلى العمل بحرفة الأهل للمحافظة عليها و القيام بها مستقبلا، و طبعا تكون بدون أجور أو حقوق، و يحرم هؤلاء الأطفال من حقهم باختيار مستقبلهم ومهنتهم.

كما أن هناك ارتباط وثيق لا يمكن فصله بين تعليم الأطفال و انخراطهم بالعمل، حيث يشكل التعليم وخاصة الجيد المجاني و الإلزامي حتى الحد الأدنى لسن الدخول لسوق العمل (التعليم الأساسي) وفقا لما نصت عليه المعايير الدولية و العربية للعمل عنصرا أساسيا في منع عمل الأطفال، وقد تبين أنه في الدول التي تم فيها فرض التعليم الإلزامي حتى سن الرابعة عشر انخفضت معدلات عمل الأطفال بشكل فعلي، و يهبط معدل انتشار عمل الأطفال مع ارتفاع معدل القيد في المدارس على الرغم من وجود تفاوت كبير فيما بين البلدان، وهذه العلاقة غير واضحة إلى حد ما لأن بعض الأطفال قد يعملون لتمويل تكاليف تعليمهم أو تعليم أخواتهم الأصغر سنا. و تعتبر مناهج و أساليب التعليم في الكثير من البلدان ذات مسؤولية مباشرة لتسرب الأطفال من المدارس واللجوء إلى العمل في سن مبكرة فهي لا تعتمد الأساليب الحديثة و التي تنسجم مع متطلبات سوق العمل، الأمر الذي يؤدي بشكل مباشر إلى ترك الأطفال المدرسة و البحث عن تعلم مهنة تؤمن لهم المستقبل الأفضل بدلا من الإنتظار لسنوات طويلة للإنتهاء من المراحل الدراسية، و بالنتيجة قد لا يحصلون على فرصة عمل بعد التخرج [27] .

كما يرتبط عمل الأطفال بعدم الالتحاق بالمدارس ارتباطا وثيقا وتدل الإحصاءات على أن 140 مليون محرومين من التعليم الابتدائي في العالم 13% منهم في الدول النامية في الفئة العمرية (18-7) لم يلتحقوا بالتعليم أبدا كما وان 56% منهم من الفتيات وهناك 130 مليون طفل لا يترددوا إلى المدرسة بانتظام بسبب التزامهم بالعمل وينقطع طفل من أصل 4 أطفال دون إنهاء خمس أعوام من التعليم الأساسي وإذا استمر الحال كما هو عليه بالنسبة للتعليم فلن تتحقق أهداف الألفية والمتمثلة بتوفير التعليم للجميع بحلول 2015 (من أهداف الألفية – الهدف في توفير التعليم للجميع).

إن ثقافة المجتمعات الخاصة بها تؤثر سلباً أو إيجاباً في عمالة الأطفال فما يعد ممنوعاً في مجتمع ما قد تراه مجتمعات أخرى أمراً مسموحاً به بل قد تراه تلك المجتمعات شيئاً ضرورياً من أساسيات العيش والحياة ولذا فقد يكون إنجاب عشرة أطفال مرغوباً بالنسبة للفلاح الذي ينظر إليهم باعتبارهم مصدراً اقتصادياً فلا يشكلون عليه أدنى عبء حيث ينخرطون في العمل من نعومة أظفارهم ، لأن الأسرة في المجتمعات الفقيرة لا زالت تقوم على التعاون وتقسيم العمل بين أعضائها إذ إن الأسرة وحدة اقتصادية متضامنة يقوم فيها الأب بإعالة زوجته وأبنائه وتقوم الأم بأعمال المنزل وقد تعمل الزوجة والأبناء وحدة متعاونة من الناحية الاقتصادية ويتم العمل بينهم بشكل متفق عليه حسب ظروف كل مجتمع وبتتبع بعض الإحصاءات الرسمية يلاحظ أن نسبة عمل الأطفال في المجتمعات الريفية أكثر من نسبتهم في المجتمعات الحضرية حيث أن حوالي 52 مليون طفل عامل حسبما قدر الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء العدد الإجمالي للأطفال العاملين في فئة العمر 6-12

سنة تبلغ نسبة الأطفال العاملين 71,1% منهم في مناطق ريفية و 38,9% في مناطق حضرية وهذا يدل على أن ثقافة المجتمع لها دور كبير في انخراط الأطفال في سوق العمل .

د- الأسباب القانونية:

رغم مصادقة معظم الدول العربية على الاتفاقيات الخاصة بحقوق الطفل عموما و حقوق العامل خصوصا، و اتفاقيات منظمتي العمل الدولية و العربية الخاصة بعمل الأطفال لم يتم في كثير من الأحيان اعتماد تشريعات فعالة و جديدة لتنفيذ تلك الإتفاقيات على أرض الواقع، كما تغيب الآليات القانونية الكفيلة بتنفيذ تلك القوانين، و حتى إن وجدت فهي غير كافية مثل مؤسسة تفتيش العمل التي لم تصل بعد لناحية الكفاءة والإمكانية اللازمة لتنفيذ مهامها، و ليست قوانين العمل هي المسؤولة فحسب بل الموضوع يرتبط بالنهج القانوني المتكامل خصوصا قوانين الأحوال الشخصية، و الأحوال المدنية، العقوبات، قوانين إلزامية التعليم، والتي تعتبر سلة واحدة مترابطة لتفعيل حقوق الطفل، ومكافحة عمل الأطفال [28].

كما أنه وفقا للقانون الدولي لا يحظر عمل الأطفال بحد ذاته، و هذا يأتي اعترافا بالفوائد المحتملة لبعض أشكال العمل، و أيضا بالواقع الذي يتطلب للعديد من الأطفال أن يدخلوا قوة لتدعيم الحاجات الأساسية للأطفال أو عائلاتهم، فالمعاهدات الدولية تعالج الظروف التي يعمل في ظلها الأطفال، و تلزم الدول أن تضع حد أدنى لسن العمل، إضافة إلى ذلك فإن الأطفال الذين يعملون لا يتوقفون عن التمتع بالحقوق الإنسانية لكل الأطفال الآخرين و خاصة التعليم.و يوجد في معظم البلدان تشريعات ولوائح منظمة لعمالة الأطفال، و لكن كثيرا ما يكون تطبيقها ضعيفا، و هناك إدراك متزايد بأن التشدد في التطبيق العام في ظروف كثير من البلدان النامية قد يلحق الضرر بمن يستهدف التطبيق، حمايتهم عن طريق تخفيض دخول الأسر الفقيرة، و إجبار الأطفال العاملين على الدخول في أشكال العمالة المستترة الأشد خطرا، و إذا كانت رواتب المفتشين العاملين منخفضة فإن احتمال الرشوة و تطبيق التشريعات على أساس تقديري قد يصبحان خطرا حقيقيا، كما أن التشريعات تعمل على أفضل نحو إذا كانت تتفق مع اتجاه مستمر، ففي أوروبا بدأت عمالة الأطفال في المصانع تنخفض حين وجد أرباب العمل أن من مصلحتهم التحول إلى البالغين قبل حوالي 50 عاما من إدخال التشريعات ذات الصلة.

والبديل عن ذلك هو تركيز التطبيق فقط على أشد الجوانب غير المقبولة في المشكلة مثل عمل الأطفال في الظروف الخطرة، و دعارة الأطفال، والعمالة الاستعبادية بعقود الإذعان، و يتطلب هذا زيادة إحساس المفتشين و رجال الشرطة بطبيعة عمل الأطفال، و الإستعداد لمقاضاة أرباب العمل المخالفين، وتنوي منظمة العمل الدولية أن تستهدف اتفاقيتها التالية القضاء على أشكال عمالة الأطفال الأكثر ضررا، وتشجيع إتباع نهج أكثر اعتمادا على الأساس التقديري نحو تطبيق التشريعات و اللوائح التنظيمية[29].

و لكن من خلال بعض التسهيلات التي تضمنتها الإتفاقيات الدولية و العربية فإن الكثير من أرباب العمل تمادوا في اختراق القوانين و استغلال تلك التسهيلات أكثر من اللازم خاصة في طبيعة العمل، و ساعات العمل القانونية، و الأجرة اليومية و غيرها.

وتشير الإحصائيات إلى تزايد أعداد الأطفال العاملين في العمر 6-12 كل عام خاصة في المجتمعات الريفية ويرجع ذلك إلى الأنشطة الاقتصادية التي تمارس في الريف ومعظمها زراعية بالإضافة إلى عوامل أخرى مثل التسرب من التعليم.

هذه الظاهرة المنتشرة حاليا في كثيرا من الدول تشكل خطرا يهدد الطفل حيث أن الطفل العامل يعامل بقسوة لحاجته للعمل ولفقرة أو لأنه يتيم فقد والديه فيتعرض للضرب أحيانا أو للشتم أو للإجبار على العمل في ساعات طويلة ولو نظرنا إلى الأجر الذي يتقاضاه هذه الطفل المسكين فهو في الغالب يحصل على الأجر الذي لا يستحقه حيث انه قليل جدا وهذا يرجع لعدم وجود نقابات للأطفال تستطيع تحديد الأجور

ويذكر الكاتب أن الأطفال العاملين في مصر قليلا ما يتعرضون لأصحاب عمل الإقطاعيين وذلك لتواجد القوانين والتشريعات التي تحمي الأطفال سواء بالنسبة لسن العمل أو لنوعه أو لظروفه أو لمواعيده ولكنها غير كافيه لأنها أهملت جوانب أخرى أيضا.ورغم اختفاء ظاهرة عمالة الأطفال في أوروبا إلا أنها لا زالت موجودة في بعض الدول.

كذلك نجد الحروب و الإستعمار سببا في توجه الأطفال للعمل سواءا برغبتهم أو مرغمين من قبل الإستعمار.

صُدرت العديد من القوانين والتشريعات والقرارات والأوامر الوزارية خلال الفترة الماضية منذ مصادقة اليمن على اتفاقية حقوق الطفل عام 1991م منها قانون الطفل اليمني رقم 45 لعام 2002م ورغم ايجابية إصدار مثل هذه القوانين والتشريعات لكن مازال يكتنفها بعض القصور كون بعض بنودها لا تتلائم مع أحكام اتفاقية حقوق الطفل والذي يتمثل في :

- التعارض الواضح بين مواد بعض القوانين النافذة، منها على سبيل الذكر ما يتعلق بسن الرشد قانونياً، والسن الأدنى للمسئولية الجنائية، والسن الأدنى للزواج.

– قانون الجرائم والعقوبات وهو قانون عام يتضمن مواد خاصة بقضاء الأحداث وبعض من هذه المواد لصالح الطفل الحدث ولكن كون هذا القانون عام عندما يتعارض مع القانون الخاص برعاية الأحداث تكون السيادة لقانون الأحداث باعتباره قانون خاص والذي بعض بنوده لغير صالح الطفل.

وبناءً على ذلك تبنى المجلس الأعلى للأمومة والطفولة بالتنسيق مع عدد من الوزارات لتعديل 6 قوانين والتي أقر مجلس الوزراء عام 2007م تعديلاتها حيث تم بعد ذلك إرسالها إلى مجلس النواب للمصادقة عليها وحتى الآن لم يتم مناقشتها في مجلس النواب بسبب اعتراض بعض الأعضاء على بعض المواد في قانون الأحوال الشخصية خاصة فيما يتعلق بتحديد السن الأدنى للزواج وقانون رعاية الأحداث فيما يتعلق بتحديد السن القانونية للمسئولية القانونية وأمور أخرى، وتم سحبها مؤخراً لتوسيع المشاركة في مناقشتها وشكلت لجنة لإعادة صياغتها.

– عدم تفعيل القوانين واللوائح الموجود وتحويلها إلى واقع ، بل بقيت حبيسة الأدراج، حتى قانون حقوق الطفل يحتاج لتعديل في كثير من بنوده كونها لا تتفق مع الإتفاقية .

– بعض القضاة لا يتعاملون مع روح القانون وإنما يكتفون بالتطبيق الجامد لنصوص مواد القانون ولا يتم مراعاة المصالح الفضلى للطفل.

– كما ستشهد الفترة القادمة تغيرات كبيرة وإصلاحات على مختلف الأصعدة، حيث سيعقد مؤتمر للحوار الوطني سيعالج شكل الدولة والنظام السياسي واقتراح وتعديل الدستور، والإصلاحات الدستورية المزمع إجراؤها وفقا للمبادرة الخليجية والآلية التي تهدف في الأساس إلى إصلاح النظام السياسي وتعزيز وحماية الحقوق المدنية والسياسية للمواطنين بما يكفل حرياتهم وحقوقهم من خلال إصلاح المنظومة التشريعية ذات الصلة بتلك الحقوق بما يتوافق مع الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان.

هـ– أسباب متفرقة لظاهرة عمالة الأطفال:

– المستوى الثقافي المتدني للأسرة؛ حيث إنهم ينظرون إلى التعليم على أنّه أمر لا فائدة منه. ارتفاع مستويات الفقر عند الكثير من الأسر، ممّا يدفع الكثير من الأطفال إلى العمل من أجل مساعدة أهلهم، والإنفاق عليهم. قلّة وجود المدارس في بعض المناطق الفقيرة؛ وغياب سياسة التعليم الإلزامي فيها. – الجهل بالقوانين التي تمنع عمالة الأطفال. الحروب والأزمات التي تخلق العبء الاقتصادي، وتزيد الفقر.

– سوء النظام التعليمي السائد في بعض المدارس مثل سوء معاملة المعلمين الذي يتسبّب في عدم الرغبة في الطالب في الدراسة، وبالتالي ترك المدرسة، والخروج للعمل في سنّ مبكّر، كما قد يكون موقع المدرسة البعيد بالنسبة للأطفال هو السبب الذي يدفعهم لترك المدرسة، والخروج للعمل. – نقص البرامج الدولية التي تحارب الفقر.

– الجشع والطّمع فالكثير من الذين يدفعون أطفالهم للعمل يكون دافعهم في ذلك الطّمع والرّغبة في الحصول على المزيد من المال على حساب راحة أطفالهم وسعادتهم وصحّتهم النّفسيّة والجسديّة.

توصيات و اقتراحات:

مسؤوليّة الدولة: فعلى الدّولة أن تتحمّل مسؤوليّاتها في القضاء على هذه الظّاهرة في مهدها وذلك من خلال تشريع القوانين التي تجرّم تشغيل الأطفال، ومخالفة أماكن العمل التي تشغّل الأطفال، وكذلك على الدّولة وضع سياسة تضمن الحياة الكريمة لجميع أفراد المجتمع بعيداً عن غائلة الفقر والبطالة التي تدفع لهذه الظّاهرة.

مسؤوليّة المجتمع: فعلى مؤسسات المجتمع مسؤوليّة توعية النّاس بخطورة تشغيل الأطفال في سنٍ صغيره وما قد يسبّبه ذلك من مشاكل اجتماعيّة وأمراض نفسيّة.

–تعويض الأسرة لزيادة دخلها ماديا عن طريق إنشاء مشروعات صغيرة ومنح قرض حسن، والحل الثاني عن طريق تغذية التلاميذ فى المدرسة وعلاجهم ورعايتهم صحيا مما يقلل من نفقة الأسرة على الأطفال والحل الثالث فى تشجيع المجتمع المدنى, متابعة أطفال المرحلة الابتدائية فى الأحياء الشعبية وخاصة الذين يتسربون من التعليم، أما بالنسبة لأطفال القرية يكون الاعتماد على الأطفال فى العمليات الزراعية أمرا معروفا ومعتادا فى المجتمع بطبيعة الحال يشاركون فى العمل الزراعى فى سن صغيرة وهناك من أعمال الزراعة التى تتطلب صغار السن والمطلوب الآن: أن تتبنى وزارتا التضامن والتربية والتعليم متابعة المدارس ذات الفصل الواحد فى النجوع والقرى وتوابع القرى، ومتابعة المدارس الابتدائية فى القرى الكبرى حيث تتراوح سن الأطفال من 6 إلى 12 سنة وهم الأساس فى كل هذه الظاهرة، وتبنى فكرة إنشاء مراكز تدريبية للأطفال الذين تسربوا من التعليم بحيث تشمل هذه المراكز التدريب على مهن معينة تناسب الأطفال، وإنشاء فصول محو أمية فى هذه المراكز، ودعم وإعطاء أجور رمزية لهؤلاء الأطفال لتشجيعهم للاستمرار فى هذه المراكز الحرفية.

التنسيق بين مختلف الجهات المعنية بحماية الطفولة من أجل توحيد جهودها وتفعيل دور اللجنة العليا للطفولة.

– تمويل المشاريع المدرة للدخل لمصلحة الأسر الفقيرة وخاصة في المناطق الريفية ومناطق السكن العشوائي.

– تعزيز حماية الأطفال العاملين في شروط قانونية سليمة وضمان الالتزام الكامل بحقوقهم وخاصة ما يتعلق بالأجور .

– الفحص الطبي ومدة العمل والإجازات.

– معالجة اسباب التسرب المدرسي للاطفال ووضع الآليات والخطط الكفيلة للحد منه.

– رفع مقدار الغرامات والعقوبات المنصوص عليها في قانون العمل والخاصة بمخالفة أحكام تشغيل الأحداث.

– تطوير نظام ومؤسسات التلمذة المهنية بهدف زيادة فرص تعلم المهنة والحد من ظاهرة تشغيل الأطفال.

– إحداث دائرة مختصة في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل وشعبه في مديرياتها بالمحافظات تهتم بمراقبة عمل الأطفال وحمايتهم في العمل.

– تنظيم برامج تدريبية مستمرة لمفتشي العمل لتفعيل دورهم في مجال التفتيش حول عمالة الأطفال وذلك بالتعاون والتنسيق مع منظمات أصحاب العمل والعمال.

– تفعيل دور الإعلام المرئي والمقروء والمسموع للتوعية بمخاطر عمل الأطفال في العمل.

– تعزيز دور السلطات المحلية في مراقبة عمل الأطفال وخاصة في القطاع غير المنظم.

– وتفعيل دور منظمات أصحاب العمل والعمال في مجال مكافحة تشغيل الأطفال وإقامة حوار اجتماعي حول الموضوع.

خاتمة

إنه لمن دواعي الحزن والأسى أن نرى في أمة الإسلام أطفالا لم يبلغوا الحلم قد بدت على وجوههم ملامح التعب والإجهاد وانطبعت صورة الإحباط على قسمات وجوههم ناهيك عما تحمله قلوبهم ونفوسهم من سخط وتمرد وحقد على المجتمع برمته.

أننا ملزمين بمطالبة الحكومات والدول والمجتمعات الدولية والإنسانية الأخرى على ممارسة دورها الفعال في منع تلك الممارسات على مبدأ احترام سلم النشوء والتطور المهم ووضع قانون يمنع عمل الأطفال لأجل الطفولة ولإنهاء موضوع البطالة الناتجة عن عمالتهم فكل مرحلة عمرية لها مشاكلها وصعوباتها، ومجمل ما ننصح به في ظل الارتفاع والتصاعد المقلق لهذه الظاهرة السيئة السلبية وخصوصا نتوجه بنداء للأمم المتحدة بما فيها اليونسكو راجين إياها وضع الحد الفاصل لكي يتمكن الأطفال من عيش حياة طبيعية لائقة لا تؤثر في نموهم الجسدي ولا الذهني و لا العاطفي، كما نرجو حكومات الدول النامية ودول العالم الثالث والمنظمات الحكومية وغير الحكومية أن تسعى جاهدة لإبطال هذا الاستغلال الدنيء الذي يعكر صفو حياة الطفل البريء، ويجعله يلج عالم الكبار مبكرا، فيشتغل ويتعرض لأخطار جمة، و يميل للعنف.

الهوامش

(1) دون مؤلف: المنجد في اللغة و الآداب و العلوم، بيروت، 1983, ط1، ص 467.

(2) أماني عبد الفتاح: عمالة الأطفال، عالم الكتب، مصر، 2001، ط1، ص 14.

(3) عبد الرحمان بن محمد عسيري: تشغيل الأطفال و الإنحراف، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات و البحوث، الرياض، 2005 ، دون طبعة، ص 30.

(4) المرجع نفسه، ص 40.

(5) جيري رودجرز و جاي ستاندينغ: تشغيل الأطفال و الفقر و التخلف، ترجمة خالد أسعد عيسى، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، 1998، دون طبعة، ص 107.

(6) المرجع نفسه، ص 140.

(7) أحمد محمد موسى: أطفال الشوارع، المشكلة و طرق العلاج، المكتبة العصرية للنشر و التوزيع، المنصورة، مصر، 2009، ص 39.

(8) أماني عبد الفتاح: مرجع سابق، ص 13، 15.

(9) عصام توفيق، سحر فتحي مبروك: الرعاية الإجتماعية للأسرة و الطفولة، المكتبة العصرية للنشر و التوزيع، مصر، 2003، ص ص 208، 209.

(10)أعضاء هيئة التدريس لقسم علم الإجتماع: الطفل و الشباب في إطار التنمية الإجتماعية و الإقتصادية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص 11.

(11) فريدة سوالمية: مساهمة في دراسة العوامل النفسية و الإجتماعية لعمل الأطفال، أطروحة دكتوراه، إشراف د.عبلة رواق، قسم علم النفس و علوم التربية، جامعة قسنطينة، 2006-2007، ص 87.

(12)محمد سيد فهمي: أطفال الشوارع-مأساة حضاري في الألفية الثالثة-، ط1، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2000، ص 275.

(13) سامية شرفة: مساهمة في دراسة الأسباب النفسية و الإجتماعية لظاهرة عمل الأطفال، رسالة ماجستير، إشراف د.عبلة رواق، قسم علم النفس، جامعة قسنطينة، 2002-2003، ص 66.

(14) علاء مصطفى، كريم عزة: عمل الأطفال في المنشآت الصناعية الصغيرة، المركز القومي للبحوث الإجتماعية و الجنائية، القاهرة، 1996، ص ص 04، 05.

(15) سامية شرفة: المرجع السابق، ص95.

(16) فريدة سوالمية: مرجع سابق، ص 92

(17) ريمة الشوكي، شادي جابر: استغلال الأطفال إقتصاديا، المركز العربي للمصادر و المعلومات، 2003، ص 04.

(18) ح.رحيم: الوضع في الجزائر، مجلة الإقتصاد و المناجمنت، عدد 2, جامعة تلمسان، الجزائر، 2003، ص 228

(19) هيئة التنسيق للمنظمات اليمنية غير حكومية لرعاية حقوق الطفل: التقرير المقابل الرابع المحدث حول أوضاع الأطفال في اليمن، اليمن، 2012، ص 08.

(20) محمد علاء الدين عبد القادر: البطالة، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2003، ص48

(21) نصيرة جبين: حقوق الطفل في التشريع الجنائي، رسالة ماجستير، إشراف د.محمد محدة، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، الجزائر، 2000-2001، ص131.

(22) بلقاسم حوام: الجريمة تبتلع 90% من مجموع الأطفال العاملين، جريدة الشروق، العدد 2085، الجزائر، 30 أوت 2007، ص 21.

(23) بلقاسم حوام: تسونامي الإعتداءات الجنسية يفتك ب1500 طفل منذ بداية السنة، جريدة الشروق، العدد 2422، الجزائر، 06 أكتوبر 2008، ص21.

(24) عبد الرحمان محمد العيسوي: جنوح الشباب المعاصر و مشكلاته، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، القاهرة، 2004، ص22.

(25) سامية شرفة: مرجع سابق، ص 108

(26) المركز الفلسطيني للإتصال و السياسات التنموية: مرجع سابق، ص 12

(27) رانيا فاروق: مرجع سابق، ص 37.

(28) رانيا فاروق: مرجع سابق، ص 39

(29) المركز الفلسطيني للإتصال و السياسات التنموية: مرجع سابق، ص 17.